دور التمويل المصغر في تحسين المستوى المعيشي للأسر الجزائرية: تحليل نقدي واستراتيجي للأداء الكمي والتحديات النوعية

The Role of Microfinance in Improving the Living Standards of Algerian Households: A Critical and Strategic Analysis of Quantitative Performance and Qualitative Challenges

أط.د. غيتري أبو القاسم شمس الدين

طالب دكتوراه / مخبر إدارة الابتكار والتسويق / جامعة جيلالي اليابس ولاية سيدي بلعباس

Belkacemghitri1@gmail.com

أ.د بن شيحة صحراوي

أستاذ التعليم العالي / مخبر البحث إدارة التسويق والابتكار / جامعة جيلالي اليابس ولاية سيدي بلعباس

sbenchiha@yahoo.fr

قُدم للنشر في: 17-11-2025 ، قُبِل للنشر في: 21-11-2025،نشر في: 05-12-2025

الملخص

تناولت هذه الدراسة دور التمويل المصغر في تحسين المستوى المعيشي للأسر الجزائرية، مع التركيز على تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) . يهدف البحث إلى تحليل الأداء الكمي للتمويل المصغر، مثل عدد القروض والمناصب المستحدثة، إلى جانب دراسة التحديات النوعية المرتبطة بالدعم غير المالي والمرافقة لضمان استدامة المشاريع.

كما أبرزت الدراسة إمكانية تعزيز الأداء المستدام للتمويل المصغر من خلال إدماج التمويل الإسلامي المصغر، لما يتميز به من توافق مع القيم الاجتماعية والدينية وارتفاع نسب السداد. وتخلص الدراسة إلى أن نجاح التمويل المصغر يعتمد على التوازن بين العدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية، وضمان استدامة أثره على مستوى الأسر.

أظهرت النتائج أن التمويل المصغر ساهم بشكل كبير في تمكين الأسر من إنشاء مشاريع صغيرة، ورفع مستوى الدخل، وتحسين القوة الشرائية، كما ساعد على تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. ومع ذلك، لوحظت تحديات مرتبطة بديمومة المناصب المستحدثة وفعالية المرافقة غير المالية، لا سيما في مجالات التسويق والإدارة.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، القرض المصغر، المستوى المعيشي، الأسر الجزائرية، الأداء

تصنيف JEL: R58 ; I38 ; O21 ; G21

Abstract

This study examines the role of microfinance in improving the living standards of Algerian households, focusing on the experience of the National Agency for Microcredit Management (ANGEM). The research aims to analyze both the quantitative performance of microfinance, such as the number of loans and jobs created, and the qualitative challenges related to non-financial support and follow-up services to ensure the sustainability of projects. The study also highlights the potential of integrating Islamic microfinance to enhance sustainability, given its alignment with social and religious values and its high

[i] لمؤلف المراسل

repayment rates. The study concludes that the success of microfinance depends on balancing social equity and economic efficiency while ensuring the long-term impact on households' livelihoods. The results indicate that microfinance significantly contributed to enabling households to establish small businesses, increase income, enhance purchasing power, and promote social and economic inclusion, especially in rural and marginalized areas. However, challenges were identified regarding the sustainability of created jobs and the effectiveness of non-financial support, particularly in marketing and management.
Keywords : Microfinance, Microcredit, Living standards, Algerian households,performance
JEL classification: G21; O12; I38; R58

مقدمة

يُعد التمويل المصغر أحد الركائز الاستراتيجية الحديثة في سياسات مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يُنظر إليه على نطاق واسع كأداة مالية واجتماعية فعالة تهدف إلى تمكين الفئات محدودة الدخل والمهمشة اقتصادياً من الوصول إلى الخدمات المالية التي لا تتيحها الأنظمة المصرفية التقليدية. فهو ليس مجرد وسيلة تمويلية، بل منظومة متكاملة تسعى إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز روح المبادرة، وتشجيع خلق الثروة على المستوى المحلي.

لقد أثبتت التجارب الدولية في بنغلاديش، الهند، إندونيسيا، وأمريكا اللاتينية، أن التمويل المصغر يمكن أن يشكل نقطة تحول حقيقية في حياة الأسر الفقيرة، إذ ساهم في تمكين ملايين النساء والرجال من إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، مما انعكس إيجاباً على مؤشرات الفقر، البطالة، والصحة والتعليم. ويُعتبر "محمد يونس" مؤسس بنك غرامين من أوائل الرواد الذين أثبتوا أن منح قروض صغيرة جداً للأفراد الفقراء، خاصة النساء، يمكن أن يُحدث أثراً مضاعفاً في الاقتصاد المحلي ويُحفز التنمية الشاملة.

في السياق الجزائري، اكتسب التمويل المصغر بعداً استراتيجياً منذ مطلع الألفية الثالثة، ضمن جهود الدولة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز الإدماج المالي للفئات المهمشة. وتُعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أبرز آلية مؤسساتية في هذا المجال، حيث تتكفل بتقديم قروض ميسّرة للفئات الضعيفة، إلى جانب خدمات غير مالية تشمل التكوين والمرافقة. ويُلاحظ أن هذا الجهاز لا يعمل وفق منطق السوق التقليدي، بل كمؤسسة ذات بعد اجتماعي تستهدف محاربة الفقر والبطالة، خاصة في المناطق الريفية والهضاب العليا والجنوب.

لقد حققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنجازات كمية معتبرة، حيث تجاوز عدد القروض الممنوحة المليون قرض، وأسهمت في استحداث أكثر من 1.4 مليون منصب شغل، ما جعلها من أبرز آليات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر. ومع ذلك، فإن هذه النتائج الكمية تخفي وراءها مجموعة من التحديات البنيوية، لعل أبرزها ضعف ديمومة المناصب المستحدثة، وغياب النجاعة الاقتصادية في عدد معتبر من المشاريع الممولة، مما يثير التساؤل حول مدى فعالية التمويل المصغر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس فقط الإدماج الاجتماعي المؤقت.

وفي ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وتنامي متطلبات الحوكمة الرشيدة في تسيير المال العام، شرعت الدولة الجزائرية في تبني مقاربة جديدة تقوم على "النجاعة الاقتصادية" كمعيار أساسي لتقييم أداء مؤسسات الدعم العمومي، ومن ضمنها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. هذه المقاربة تهدف إلى الانتقال من منطق الإعانات الاجتماعية إلى منطق الاستثمار التنموي المستدام، بحيث تُمنح القروض بناءً على الجدوى الاقتصادية والقيمة المضافة للمشاريع، مع تعزيز آليات المتابعة والمرافقة لرفع نسب النجاح والاستدامة.

من جهة أخرى، يبرز التمويل الإسلامي المصغر كبديل استراتيجي واعد ضمن المنظومة التمويلية الجزائرية، إذ يقدم حلولاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية تراعي القيم الاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري، وتستند إلى صيغ شرعية مثل المرابحة والمشاركة والقرض الحسن. هذا النموذج يتميز بقدرته على تحقيق نسب سداد مرتفعة بفضل الالتزام الأخلاقي والديني للمستفيدين، مما يجعله نموذجاً مكملاً للتمويل التقليدي، وقادراً على توسيع قاعدة الشمول المالي.

من هذا المنطلق، يهدف البحث إلى دراسة فعالية التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة، مع التركيز على تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كنموذج مؤسساتي رائد. كما يسعى إلى تحليل مدى ديمومة الأثر الاجتماعي

والاقتصادي لهذه الآلية، واستكشاف التحديات المرتبطة بالمرافقة غير المالية، والتوجهات الحديثة نحو النجاعة الاقتصادية، إضافة إلى تقييم إمكانية إدماج التمويل الإسلامي المصغر ضمن السياسة العمومية للتنمية الاقتصادية.

ومن خلال هذا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحقيق توازن فعّال بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، وما هي السبل الكفيلة بضمان ديمومة أثر التمويل المصغر على المستوى المعيشي للأسر الجزائرية؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة عناصر رئيسية والمتمثلة في:

الإطار النظري والمفاهيمي للتمويل المصغر ونشأته التاريخية، واقع التمويل المصغر في الجزائر ودور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. تحليل الأثر المتعدد الأبعاد للتمويل المصغر على المستوى المعيشي للأسر، فعالية الدعم غير المالي وتحديات المرافقة، وفي الأخير دراسة إمكانيات إدماج التمويل الإسلامي المصغر كبديل استراتيجي لتحقيق الشمول المالي والنجاعة الاقتصادية.

الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالتمويل المصغر؟
- ما هو واقع التمويل المصغر في الجزائر؟
- ما هي التحديات المتعلقة بالتمويل المصغر؟
- كيف يمكن إدماج التمويل الإسلامي المصغر كآلية تكمل التمويل التقليدي وتحقق الشمول المالي والنجاعة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة

- التمويل المصغر يساهم في زيادة الدخل الأسري والقوة الشرائية بشكل ملحوظ، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة
- خلق المناصب عبر التمويل المصغر يقلل من معدلات البطالة، لكنه غير مستدام دون دعم غير مالي فعال
- الرقمنة والعصرنة في ANGEM (مثل التسديد الإلكتروني) تقلل من التكاليف الإدارية بنسبة 20% وتحسن فعالية المرافقة غير المالية

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في آليات برامج التمويل المصغر لتعزيز القدرة الشرائية وتحقيق الاستقرار المالي للأسر، مع التركيز على تقييم فعاليتها في تحقيق أهداف تنموية مستدامة. تهدف الدراسة إلى تبيان مفهوم التمويل المصغر من خلال تجربةANGEM ، وتحديد دور البرامج في تحسين المؤشرات المعيشية عبر توفير فرص عمل وزيادة الدخل، مع تقييم الأثر على الدخل، التعليم، الصحة، والاستقرار المالي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان مفهوم التمويل الأصغر عن طريق تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في الجزائر، وتحديد البرامج في تحسين المؤشرات المعيشية المختلفة من خلال توفير فرص عمل وزيادة الدخل للأسر.

منهجية الدراسة: تقسم إلى عناصر تغطي المفاهيم النظرية، واقع التمويل في الجزائر.

يشكل التمويل الأصغر أحد الأدوات الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير الخدمات المالية للفئات محدودة الدخل التي لا تستطيع الوصول إلى القطاع المصرفي التقليدي،

لتقييم فعالية هذه البرامج في تحقيق أهدافها التنموية وجب علينا دراسة تحليل هذا الأثر بشكل منهجي، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: تبيان دور التمويل الأصغر على دخل الأسر، وتقييم دوره في تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، والتعرف على مساهمته في تحقيق الاستقرار المالي.

I. المفاهيم النظرية والمنظور التاريخي للتمويل المصغر

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار المفاهيمي والنظري للتمويل المصغر من خلال توضيح نشأته التاريخية وتطوره عبر التجارب الدولية الرائدة مثل تجربة بنك "غرامين" في بنغلاديش. كما يتناول الفصل أهم المفاهيم والتعريفات المعتمدة من قبل الهيئات الدولية، كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والشبكة الأوروبية للتمويل المصغر (REM). ويسعى إلى إبراز الدور الحيوي للتمويل

المصغر في تحسين المستوى المعيشي للأسر محدودة الدخل وتحقيق التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على خصوصية التجربة الجزائرية في هذا المجال.

1. المنظور التاريخي للتمويل المصغر

يشكل التمويل المصغر أداة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير خدمات مالية للفئات محدودة الدخل التي لا تصل إلى القطاع المصرفي التقليدي. نشأ التمويل المصغر في بنغلاديش على يد محمد يونس بعد مجاعة 1974، مع إطلاق تجربة تجريبية في 1977 أدت إلى تأسيس بنك غرامين في 1983، الذي يملكه المقترضون بنسبة 94% (غالبهم نساء). انتشرت الفكرة عالميًا، من أمريكا اللاتينية (بنك القرية) إلى بوليفيا (بنك سول)، إندونيسيا (بنك راكيات)، ودول غنية مثل إنجلترا وكندا (طويطي و أولاد حيمودة، 2019، صفحة 7)

2. مفهوم التمويل المصغر:

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :(OCDE) التمويل المصغر هو الحصول على تمويل للمشروعات المصغرة للأشخاص المهمشين الذين يسعون لخلق فرص عمل، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى أو مصادر تمويل تقليدية (بعزيز و مخلوفي، 2018، صفحة 239)

تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر :(REM) فتح الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين، بحد أقصى للقرض 25,000 يورو، مع توجيه ومراقبة المشاريع، وتطوير ممارسات لتقليل المخاطر مثل القروض الجماعية.

إن العلاقة بين الوصول إلى التمويل المصغر وتحسين مؤشرات المستوى المعيشي تتجسد في قدرة الأسر على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتحسين نوعية الغذاء، والقدرة على تملك الأصول الإنتاجية. وعلى المدى الأطول، يؤثر هذا التمويل على مؤشرات الرفاهية النوعية، مثل زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وهو ما يمثل ركائز أساسية للتنمية المستدامة. في السياق الجزائري، اكتسب التمويل المصغر أهمية بالغة كأداة حكومية لمعالجة البطالة الهيكلية، لا سيما بين فئة الشباب وحاملي الشهادات، والحد من ظاهرة الإقصاء الاقتصادي، خاصة في المناطق النائية والأقاليم التي تعاني من محدودية الموارد (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2024)

II. واقع التمويل المصغر في الجزائر والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

يُعنى هذا الفصل بتحليل واقع التمويل المصغر في الجزائر، مع التركيز على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) باعتبارها الآلية المركزية لتجسيد سياسة الدولة في هذا المجال. يتناول الفصل الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل الوكالة، وأسس الدعم المالي والإعانات الحكومية، إضافةً إلى تحليل الأداء الكمي للوكالة واستراتيجياتها الحديثة في ضوء التحول نحو النجاعة الاقتصادية وديمومة المناصب. كما يناقش الفصل دور الوكالة في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، والتحديات المرتبطة بترشيد الدعم العمومي وتحقيق الفعالية الاقتصادية.

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كجهاز مركزي للدولة:

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الهيئة المركزية المسؤولة عن تطبيق سياسة الدولة في مجال التمويل المصغر. وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025). يعود تأسيس هذه الوكالة إلى مرتكزات قانونية سابقة، أبرزها المرسوم التنفيذي رقم 04-15، الذي وضع الإطار المنظم لآلية القرض المصغر والإعانات المرتبطة به. وتظهر الديناميكية التنظيمية المستمرة في هذا القطاع من خلال صدور مراسيم تنفيذية حديثة ومحدثة بشكل مستمر في 2024 و2025، مما يشير إلى محاولة الحكومة المستمرة لمواءمة الإطار التشريعي مع التحديات الاقتصادية والتوجهات الاستراتيجية المتغيرة للوكالة.

تعتمد فعالية ANGEM على المرتكزات المالية للدعم الحكومي الضخم الذي يميز هذا الجهاز عن النظم المصرفية التقليدية. يهدف هذا الدعم إلى التخفيف من عبء كلفة الاستثمار على المستفيدين، ويتخذ شكل إعانة حكومية مباشرة. بموجب التشريعات السارية، يتم منح إعانة تغطي 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط إذا كانت الكلفة تتجاوز 100,000 دينار جزائري ولا تزيد عن 400,000 دينار جزائري (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2025).

يزيد هذا المستوى من الإعانة الحكومية إلى 97% من الكلفة الإجمالية في حالات محددة، وهي: إذا كان المستفيد حاملاً لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، أو إذا تم إنجاز النشاط في منطقة خاصة (كالجنوب أو الهضاب العليا). هذه النسبة الكبيرة، التي تصل إلى حد الهبة، تكشف بوضوح أن الجهاز يعمل بالأساس كأداة للإنفاق الاجتماعي الموجه بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليص الفوارق الإقليمية. إن توجيه الدعم الأقصى للمناطق المهمشة يمثل تجسيداً لسياسة "العدالة المكانية". وعلى الرغم من أهميته الاجتماعية، فإن هذا التوجه يضع عبئاً مالياً هائلاً على الخزينة العامة، وقد يتعارض بطبيعته مع مفهوم "النجاعة الاقتصادية" المطلوب تحقيقه لاحقاً، حيث أن التمويل الذي يقارب الإعانة لا يولد بالضرورة دافعاً قوياً لدى المستفيد لتحقيق عائد اقتصادي مرتفع ومستدام. تشير الدراسات الأكاديمية إلى أن دور الوكالة هو "اجتماعي أكبر من أن يكون اقتصادياً". (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الخدمات غير المالية، 2025)

2. الأداء الكمي والاستراتيجيات الحديثة لـ ANGEM (2025/2024):

يشهد قطاع التمويل المصغر في الجزائر ديناميكيات متسارعة تتطلب تقييمًا دقيقًا لأدواته وفاعليتها في تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. تُعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أحد الركائز الأساسية لهذا القطاع، حيث ساهمت منذ تأسيسها في توفير التمويل والمرافقة للمقاولين والمستفيدين من القروض الصغيرة، مسجلة بذلك إنجازات كمية هامة. ومع تزايد الحاجة إلى تحليل أثر هذه البرامج على الاقتصاد الوطني وعلى فرص العمل، أصبح من الضروري الانتقال من التركيز على المقاييس الكمية البحتة إلى اعتماد مؤشرات أكثر شمولية تشمل الجودة، الاستدامة، والنجاعة الاقتصادية. يعكس هذا التوجه الجديد تحوُّلًا استراتيجيًا في عمل الوكالة، من مجرد وسيط للتمويل الاجتماعي إلى لاعب محوري يسعى لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهو ما سيستعرضه هذا الفصل من خلال تحليل الأداء الكمي للوكالة والاستراتيجيات الحديثة التي اعتمدتها في الفترة 2024-2025.

1.2. تحليل الأداء الكمي والاستيعاب المالي (بيانات حديثة)

حققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نتائج كمية ضخمة منذ نشأتها، مما يدل على قدرتها العالية على الوصول (Outreach)وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على فرص العمل. تشير أحدث الإحصائيات (المحدثة حتى 2025) إلى أن الوكالة قد منحت ما مجموعه 1,013,644 قرضاً. وقد نتج عن هذا التمويل استحداث 1,474,216 منصب شغل. يمثل هذا العدد الهائل من المناصب المستحدثة نجاحاً كبيراً على المستوى الكمي في معالجة البطالة الظاهرة في الجزائر (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025).

إلى جانب التمويل المباشر، تُظهر البيانات اعتراف الوكالة بأهمية المرافقة إلى جانب الدعم المالي، حيث قدمت 475,304 خدمة غير مالية، وكونت 314,150 مقاولاً. على الرغم من هذه الأرقام، فإن تقييم النجاح لا يمكن أن يقتصر على المقاييس الكمية وحدها، مما قاد إلى تحول استراتيجي في تقييم أداء الجهاز. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

2.2. التحول الاستراتيجي نحو النجاعة الاقتصادية وديمومة المناصب

شهدت سياسة تسيير القرض المصغر في عام 2024 نقطة تحول جوهرية، تجسدت في الدعوة الرسمية التي أطلقها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بضرورة تسيير الوكالة وفق "رؤية جديدة ترتكز على النجاعة الاقتصادية". (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2024) يمثل هذا التوجه الجديد انتقالاً من التركيز المطلق على هدف الإدماج الاجتماعي الكمي إلى معيار الجودة والاستدامة.

ينبع هذا التحول من تحدٍ هيكلي يتمثل في ديمومة المناصب التي تم إنشاؤها. فبالرغم من الإحصاءات التي تشير إلى خلق 1.47 مليون منصب شغل، إلا أن الإقرار بضرورة إجراء دراسة حول "ديمومة المناصب التي تم إنشاؤها" يعكس قلقاً حكومياً مشروعاً من أن نسبة كبيرة من هذه الأنشطة قد تكون أنشطة كفافية (Survivalist activities) قصيرة الأجل، أو تعاني من نسب فشل مرتفعة لا تسمح بتحويل المستفيدين بشكل دائم من الهشاشة إلى الاستقلال الاقتصادي. إن الدعوة إلى تحديد معايير جديدة "يتوجب اعتمادها في استثمار الأموال العمومية" تشير بوضوح إلى الانتقال من سياسة "التمويل الاجتماعي الشامل" إلى "الاستثمار الاقتصادي الموجه" كاستجابة لترشيد الإنفاق العام (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2024).

وقد صاحب هذا التحول توجيهات حديثة، منها التركيز على تمويل 1000 صاحب مشروع في مجال الاقتصاد الدائري والرسكلة، إلى جانب العمل على عصرنة الوكالة عبر الرقمنة وإرساء نمط تسيير مبني على الأهداف.

الجدول 01 : مؤشرات الأداء الرئيسية والتوجهات الاستراتيجية لـ(2024–2025) ANGEM

المؤشر	العدد التراكمي (محدث 2025)	الأهمية التحليلية
القروض الممنوحة	1,013,644	يعكس حجم الوصول وقدرة الإدماج المالي.
مناصب الشغل المستحدثة	1,474,216	مؤشر على الأثر المباشر على خفض البطالة.
التوجه الاستراتيجي الأبرز (2024)	النجاعة الاقتصادية وديمومة المناصب	يمثل تحولاً في معيار تقييم الأداء من الكم إلى الجودة.
الإعانة القصوى (مناطق خاصة/مؤهلين)	97% من الكلفة الإجمالية	يدل على استخدام الجهاز كأداة للعدالة الإقليمية.

المصدر: مقتبس ومبني على (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

3.2. هيكل الدعم الحكومي والتحفيز الإقليمي

يتضح الدور الاجتماعي العميق للوكالة من خلال هيكل الدعم الحكومي والتحفيز الإقليمي. إن مستوى الدعم المالي الضخم الذي يصل إلى 97% في بعض الحالات، بالإضافة إلى آلية تخفيض نسب الفائدة على القروض البنكية الشريكة لـANGEM ، حيث تصل التخفيضات إلى 95% في ولايات الهضاب العليا والجنوب (المناطق ذات الأولوية) مقارنة بـ 80% في الولايات الأخرى، يوضح أن الوكالة هي آلية فعالة لإعادة توزيع الثروة والدخل من المركز إلى الأطراف، بهدف تحقيق توازن اجتماعي إقليمي. (المرسوم التنفيذي رقم 04-15، 2004)

يفرض هذا المستوى من الدعم الحكومي عبئاً مالياً كبيراً على الميزانية العامة للدولة. وعليه، فإن التحول نحو "النجاعة الاقتصادية" الذي دعت إليه الوزارة، يمثل محاولة حاسمة لترشيد هذا الإنفاق العام. الهدف هو تحويل التمويل المصغر من مجرد إعانة اجتماعية مكلفة إلى استثمار تنموي يخلق قيمة مضافة مستدامة وقادراً على استرداد تكاليفه على المدى الطويل، مما يضمن خفة العبء على الخزينة العمومية. (الاذاعة الجزائرية، 2024)

3. واقع التمويل المصغر في الجزائر:

يُعد التمويل المصغر أحد الأدوات الفاعلة في سياسات مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي في العديد من الدول النامية. وفي الجزائر، برزت تجربة التمويل المصغر كإحدى الآليات التي تبنتها الدولة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في ظل معدلات البطالة المرتفعة وتنامي ظاهرة الفقر، فقد تمحورت برامج التمويل المصغر في شكل وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر لتنظيم وتنفيذ هده السياسات.

على الرغم من مرور سنوات على انطلاق تجربة التمويل المصغر في الجزائر، لا تزال هناك حاجة ماسة لتقييم شامل لأثر هذه البرامج على المستوى المعيشي للأسر المستفيدة. وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى فعالية برامج التمويل المصغر في تحسين المستوى المعيشي في الجزائر.

ان التمويل المصغر في الجزائر يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية التي تهدف الى مساعدة على انشاء مؤسسات مصغرة ومكافحة البطالة بتقديم قروض مصغرة (ولد الصافي، علماوي، و بن عبد الرحمان، 2020، صفحة 84).

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة 2 والمادة 3 يعرف القرض المصغر بأنه " قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، يوجه إلى إحداث أنشطة في المنزل، باقتناء العتاد صغيرو مواد أولية لازمة لشروع في النشاط. (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية المادة 2 والمادة 3 سنة 2011).

1.3. الفوائد والمساعدات الممنوحة لمتلقي التمويل المصغر

قروض بدون فائدة لشراء المواد الأولية؛ قروض لإنشاء أنشطة مدعومة بنسبة 100٪؛ التدريب؛ الدعم والمشورة والدعم في تنفيذ نشاطك؛ المزايا الضريبية :إعفاء كامل من الضريبة الثابتة الوحيدة لمدة ثالث سنوات؛ إعفاء من ضريبة الأملاك على المباني المستخدمة في الأنشطة لمنفذة، لمدة ثلاث سنوات؛ إعفائه من واجب النقل، وعمليات الاستحواذ العقاري التي قام بها

المبادرون، بهدف إنشاء أنشطة صناعية؛ تعفى أعمال تأسيس الشركات التي أنشأها المبادرون من جميع رسوم التسجيل؛ خصم ضريبي على مبلغ ائتماني، مستحق في نهاية فترة الإعفاء.[2]

الجدول 02: "خصائص أهلية المقاول للمشروع"

قرض لشراء المواد الاولية (100 000 دج)	**خصائص اهلية المقاول** –التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه –الأنشطة التجارية غير مسموح به. –بدون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم، مكان الإقامة ثابت. –بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط.	**خصائص أهلية المشروع** – الأنشطة التجارية غير مسموح به – نشاط إنتاج السلع و / أو الخدمات
– قرض لشراء المواد الأولية (250 000 دج)	**خصائص اهلية المقاول:** التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه –الأنشطة التجارية غير مسموح به بدون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم، و مكان الإقامة تابت بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط.	**خصائص أهلية المشروع** – الأنشطة التجارية غير مسموح به – انشاط إنتاج السلع و / أو الخدمات
التمويل الثلاثي بين الوكالة – البنك – مقاول (000 1 000 دج)	**خصائص اهلية المقاول:** التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه - الأنشطة التجارية غير مسموح به - بدون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم ومكان الإقامة ثابت - بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط. - القدرة على دفع مساهمة شخصية تقدر بـ 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط ، في ظل اقتناء المعدات والمواد.	**خصائص أهلية المشروع:** - الأنشطة التجارية الصغيرة - نشاط إنتاج السلع و/ أو الخدمات

III. الأثر متعدد الأبعاد للقرض المصغر على المستوى المعيشي للأسر (التحليل النوعي)

إن الأثر الذي يحدثه التمويل المصغر على الأسر الجزائرية المستفيدة. فهو لا يقتصر على قياس المؤشرات الاقتصادية الكمية، بل يمتد إلى دراسة الأبعاد الاجتماعية والنوعية المرتبطة بالرفاهية، والتمكين، والإدماج الاجتماعي. كما يستعرض التحديات المرتبطة بقياس

هذا الأثر بدقة في ظل تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويهدف إلى توضيح كيفية تحول التمويل المصغر من مجرد وسيلة مالية إلى أداة فعالة للتنمية البشرية المستدامة.

1. الأثر على الرفاهية الاقتصادية والتخفيف من الهشاشة

يساهم القرض المصغر بشكل مباشر في تحسين الرفاهية الاقتصادية للأسر المستفيدة عن طريق تمكين الأفراد من إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة. هذه المؤسسات تحول المستفيدين من وضعية طالبي العمل إلى خالقي ثروة، مما يدعم جهود الاقتصاد الوطني في خلق الثروة، لا سيما في المناطق النائية التي تكون فيها الفرص محدودة .(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

على مستوى الأسرة، يؤدي الحصول على دخل منتظم ومستقر إلى زيادة القوة الشرائية، مما ينعكس على نمط الاستهلاك وتحسين نوعية الحياة. وقد أكدت الدراسات الأكاديمية دور التمويل المصغر كآلية فعالة لاحتواء الفقر والبطالة، خاصة للفئات التي تواجه قيوداً في الوصول إلى الموارد بسبب عوامل جغرافية أو مؤسساتية. إن هذه القروض تساعد في التخفيف من حدة الفقر من خلال تمكين المستفيدين من تلبية احتياجاتهم الأساسية والظرفية .(مرابط و بركان، 2020، صفحة 27)

2. الأبعاد الاجتماعية والنوعية (الشمول والإدماج)

تؤكد التحليلات الأكاديمية والممارسات الميدانية أن الدور الفعلي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو اجتماعي وإدماجي بشكل أساسي، متجاوزًا بذلك العائدات الاقتصادية المباشرة؛ إذ تكمن القيمة المضافة الجوهرية للبرنامج في معالجة تحديات الإقصاء الاجتماعي والمالي ومحاربة الهشاشة التي تطال شرائح واسعة من السكان، مما يجعل أثره النوعي يطغى على عائداته المالية الصارمة. وفي هذا السياق، يلعب القرض المصغر دورًا محوريًا كأداة للتمكين، حيث يستهدف بشكل خاص المرأة الماكثة بالبيت والحرفيين، مانحًا هذه الفئات استقلالية مالية تعزز من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية وتحسن من مكانتها الاجتماعية، وبالتالي، فإن الوكالة لا تعمل كآلية تمويلية ربحية، بل هي في المقام الأول أداة حكومية استراتيجية لتحقيق الإدماج الاجتماعي الشامل، وهو ما يفرض بطبيعة الحال ضرورة تبني درجة من التسامح في شروط منح القروض، حتى وإن بدا ذلك متعارضًا مع معايير النجاعة الاقتصادية الصارمة التي تحكم المؤسسات المالية التقليدية .(Boualem, Nadia، 2020)

3. التحديات في قياس الأثر (الأثر الكمي مقابل النوعي)

تكمن صعوبة قياس الأثر الحقيقي للتمويل المصغر على المستوى المعيشي في التحدي المتمثل في الموازنة بين النجاح الكمي (عدد المشاريع والمناصب) والتحسن المستدام في مؤشرات جودة الحياة النوعية (مثل مؤشرات التعليم والصحة والرفاهية النفسية). ففي كثير من الأحيان، يتم الاكتفاء بالقياسات المالية دون التعمق في التغيرات الاجتماعية والنوعية .

هناك أيضاً تأثير للعوامل الخارجية الماكرو–اقتصادية والبيئية التي تحد من الأثر الإيجابي المتوقع للتمويل المصغر. تشمل هذه العوامل: المشكلات المتعلقة بالموارد الجغرافية، أو عدم وجود استغلال عقلاني ورشيد للموارد المتاحة، أو عدم كفاءة المؤسسات الداعمة. هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى فشل المشروع حتى لو كان التمويل متوفراً، مما يقلل من ديمومة الأثر على المستوى المعيشي. إن الموازنة بين الحاجة إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي (الذي يتطلب تساهلاً في الشروط) والحاجة إلى استدامة الاستثمار (التي تتطلب صرامة في الانتقاء) تمثل جوهر التحدي المستقبلي لإدارة ANGEM (بلقاسمي، 2022، صفحة 47).

IV. فعالية الدعم غير المالي وتحديات المرافقة وضمان الاستدامة

تُركز فعالية الدعم على البعد الغير المالي للتمويل المصغر، باعتباره مكملاً ضرورياً لضمان استدامة المشاريع المصغرة. يتناول طبيعة الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مثل التكوين، المتابعة، والاستشارة، مبرزاً دورها في تحسين الأداء وضمان ديمومة المناصب المستحدثة. كما يناقش الفجوة بين الأهداف المرسومة والممارسة الفعلية في الميدان، ويحلل التحديات التي تواجه المرافقة والتسويق، باعتبارهما من أهم عوامل نجاح المشاريع واستدامتها.

1. الخدمات غير المالية: ضرورة للديمومة

تدرك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن الدعم المالي وحده لا يكفي لضمان استدامة المشاريع، لذا فإنها تؤكد على أهمية الخدمات غير المالية. يتمثل هذا الدعم في النصح والاستشارة المقدمة من قبل مرافقين مختصين، لمساعدة المستفيدين في التغلب على التحديات واتخاذ القرارات الصحيحة، لضمان نجاح وديمومة مشاريعهم، وخصوصاً فيما يتعلق بآليات تسديد القروض. وتعتبر المتابعة الجوارية الجدية ركيزة أساسية لضمان استدامة الأنشطة التي يتم إنشاؤها .(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بلا تاريخ)

في إطار جهود العصرنة والرقمنة، يتم العمل على تطوير الإجراءات الداخلية للوكالة لدعم المستفيدين بشكل أفضل. ويشمل ذلك تنظيم دورات تكوينية لإطارات الوكالة حول عمليات التسديد الإلكتروني، والتوجه العام للوكالة نحو الرقمنة وإرساء نمط تسيير مبني على الأهداف. يشير هذا إلى سعي الوكالة لخفض التكاليف الإدارية وتحسين كفاءة التحصيل، مما يسمح بتحويل الموارد نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة مثل المرافقة الميدانية والتكوين الفعال (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2025) .

2. الفجوة بين السياسة والتطبيق (تحديات المرافقة والتسويق)

على الرغم من إدراك الوكالة لأهمية الخدمات غير المالية، تشير الدراسات الأكاديمية إلى وجود فجوة بين الأهداف المرسومة والتطبيق الفعلي في الميدان. يُعد ضعف جوانب المرافقة، وخصوصاً تحديات التسويق، من العقبات الرئيسية التي تواجه المشاريع المصغرة في الجزائر بعد حصولها على التمويل. ففي سياق المشاريع المصغرة، لا يُعد التسويق مجرد تحدٍ تشغيلي، بل هو خطر وجودي يهدد المشروع برمته .(بوعلاق و صالحي، 2022)

إن نقص المرافقة الفعالة والمساعدة في تسويق المنتجات يؤدي إلى ضعف في توليد الإيرادات، مما يؤثر سلباً على قدرة المستفيد على الوفاء بالتزاماته وسداد القروض. يؤدي هذا الفشل في إدارة المخاطر الأساسية للمستفيدين إلى عدم استدامة المناصب التي تم خلقها، وهو ما يبرر دعوة الحكومة لإجراء دراسة معمقة حول ديمومة هذه المناصب .(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025).

3. ربط المرافقة باستدامة المناصب

يمثل التكوين والدعم غير المالي المتغير الوسيط الذي يحول القرض (المدخلات) إلى مشروع مستدام (المخرجات). إذا لم تكن هذه الخدمات النوعية متوفرة بالفعالية المطلوبة، فإن هدف النجاعة الاقتصادية يصبح بعيد المنال. إن العدد الكبير من المقاولين المكونين (314,150) والخدمات غير المالية المقدمة (475,304) يحتاج إلى تقييم نوعي لجودتها، وليس مجرد احتساب كميتها .(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

لتعزيز ديمومة الأثر، يجب أن تركز المرافقة الجوارية بشكل خاص على حل مشاكل التسويق والتشبيك التجاري. كما أن التوجه نحو الرقمنة يمكن أن يسد الفجوة في المتابعة الجوارية الباهظة التكلفة والبطيئة، من خلال استخدام المنصات الرقمية لتقديم التكوين عن بعد والرصد المستمر لأداء المشاريع. هذا يسمح بتحويل الموارد البشرية إلى مهام المرافقة الاستشارية المتخصصة .

V. التمويل الإسلامي المصغر في الجزائر: بديل استراتيجي ومحفز للشمول المالي

يهدف هذا الفصل إلى دراسة التمويل الإسلامي المصغر باعتباره نموذجاً بديلاً ومكملاً للنظام التقليدي في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة. يتناول الفصل المقارنة المنهجية بين النموذجين التقليدي والإسلامي، من حيث المبادئ والآليات والفعالية الاجتماعية والاقتصادية، كما يحلل فعالية التمويل الإسلامي في السوق الجزائري ومدى توافقه مع قيم وثقافة المجتمع. ويختتم الفصل بتقديم رؤية استراتيجية للتكامل بين النموذجين ضمن سياسة وطنية تهدف إلى تحقيق النجاعة الاقتصادية، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة المالية في منظومة التمويل المصغر.

1. المقارنة المنهجية بين النموذجين (التقليدي والإسلامي)

يتفق التمويل المصغر التقليدي والتمويل الإسلامي المصغر في الهدف الأساسي، وهو مساعدة الفئات الفقيرة ومحاربة الفقر. ومع ذلك، يظهر الاختلاف الجوهري بينهما في الوسيلة والصيغ التي يتم بها تقديم التمويل. يعتمد النموذج التقليدي، كما هو الحال في ANGEM، على القروض المدعومة بفائدة مخفضة (تصل إلى 95% تخفيض). في المقابل، يعتمد التمويل الإسلامي على صيغ تمويلية شرعية تتجنب الفائدة الربوية، مثل المرابحة (البيع بربح محدد) والمشاركة (تقاسم الأرباح والخسائر) و"القرض الحسن ."(مرابط و بركان، 2020، صفحة 16)

يلبي التمويل الإسلامي حاجة قطاع واسع من المجتمع الجزائري الذي يرفض التعامل مع الفوائد البنكية لأسباب شرعية. وهذا يوفر بديلاً حلالاً يعزز "الشمول المالي الاختياري"، حيث يدمج فئات كانت مستبعدة سابقاً بسبب قناعاتها العقائدية

2. فعالية التمويل الإسلامي المصغر في السوق الجزائري

تظهر الدراسات أن مؤسسات التمويل الإسلامي تتميز بإمكانية الاستفادة من "رأس المال الاجتماعي المنبثق من القيم الإسلامية". يؤدي هذا الالتزام الاجتماعي والعقائدي إلى ارتفاع معدلات تحصيل أقساط القروض مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية. هذا المستوى العالي من الالتزام يمنح النموذج الإسلامي ميزة تنافسية في تحقيق الاستدامة المالية .(مرابط و بركان، 2020، صفحة 17).

بالإضافة إلى ذلك، ينعكس التزام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بأهدافها على جودة التمويل الذي تقدمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت الدراسات الميدانية في الجزائر أن فعالية البنوك الإسلامية (في تحقيق الإيراد وتوفير البديل الحلال وكسب ولاء العملاء) تؤثر إيجابياً على جودة التمويل المقدم. كما أن هذه المؤسسات تميل إلى تقديم ابتكارات في الخدمات المالية، مثل أدوات الادخار الطوعي، لزيادة قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة والظرفية .

الجدول 03: " مقارنة تحليلية بين التمويل المصغر التقليدي والإسلامي في الجزائر"

المعيار	التمويل المصغر التقليدي (ANGEM)	التمويل الإسلامي المصغر (البنوك/الصناديق)
الهدف المشترك	محاربة الفقر والبطالة	محاربة الفقر والبطالة.
أساس التمويل	قروض مدعومة بفائدة مخفضة (80%–95%).	صيغ التمويل الشرعية (المرابحة، القرض الحسن).
عامل الشمول المالي	محدود بشريحة رافضة للفائدة.	يعزز الشمول المالي عبر تلبية الحاجة إلى بديل حلال.
معدلات التحصيل (مقارنة)	تواجه تحديات الاستدامة والحاجة إلى المتابعة.	ارتفاع معدلات التحصيل نسبياً، مدعوم برأس المال الاجتماعي.

المصدر: مقتبس ومبني على (مرابط و بركان، 2020)

3. التكامل المستقبلي في استراتيجية التنمية

لتعزيز فعالية التمويل المصغر في الجزائر وتحقيق استراتيجية النجاعة الاقتصادية 2، يجب العمل على دمج النموذج الإسلامي كشريك استراتيجي. يمكن لنموذج التمويل الإسلامي، بتركيزه على الالتزام والجودة، أن يكمل عمل ANGEM الذي يركز حالياً على الوصول الاجتماعي ويتطلب هذا التكامل تطوير أطر تنظيمية وإشرافية (Regulatory and Supervisory Frameworks) متخصصة للتمويل الإسلامي المصغر تختلف عن تلك المطبقة على النظام التقليدي، وذلك لإدارة النظام المالي المزدوج وضمان تحقيق التمويل الإسلامي لإمكاناته الكاملة في دعم المشاريع المصغرة. إن توسيع نطاق الشراكة مع البنوك الإسلامية يوفر خيارات تمويلية أكثر استدامة وتوافقاً مع الشرائح المحافظة (بن دادة، ع.، 2019، صفحة 166).

خاتمة:

يُبرز تحليل تجربة التمويل المصغر في الجزائر، من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ، مدى نجاح الدولة في تحويل هذه الآلية إلى أداة فعالة للدمج الاجتماعي والاقتصادي، خاصة بالنسبة للفئات الهشة والمناطق المهمشة. فقد تمكنت الوكالة من تحقيق إنجازات كمية معتبرة، تمثلت في تجاوز المليون قرض ممنوح واستحداث ما يفوق المليون ونصف منصب شغل، وهو ما يعكس التزام الدولة بمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. غير أن هذا النجاح الكمي يخفي وراءه تحديات هيكلية جوهرية تتعلق بضعف ديمومة المناصب وغياب النجاعة الاقتصادية طويلة الأمد، مما استدعى تبنّي رؤية جديدة ترتكز على تحويل التمويل المصغر من منطق الإعانة الاجتماعية إلى منطق الاستثمار التنموي المستدام.

لقد أظهرت النتائج أن العائق الأساسي أمام تحقيق الاستدامة لا يكمن في محدودية التمويل المالي، بل في ضعف منظومة المرافقة والدعم غير المالي، خاصة في مجالات التسويق والإدارة. ومن ثمّ، فإن مستقبل التمويل المصغر في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على فعالية هذه المرافقة، وعلى مدى قدرة الوكالة على تبني أساليب أكثر مهنية وابتكارية في إدارة المشاريع المصغرة.

كما يتضح أن التمويل الإسلامي المصغر يمكن أن يشكل رافداً استراتيجياً للنموذج الحالي، نظراً لانسجامه مع القيم الاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري، وقدرته على تحقيق نسب سداد مرتفعة واستدامة مالية أكبر. إن دمج هذا النموذج في السياسات العمومية للتمويل المصغر سيعزز الشمول المالي الاختياري ويوسّع قاعدة المستفيدين، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، فإن تعزيز ديمومة أثر التمويل المصغر يتطلب رؤية سياساتية متكاملة، تجمع بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فنجاح أي برنامج تمويلي لا يُقاس فقط بعدد القروض أو المناصب المستحدثة، بل بقدرته على تحويل المستفيدين من وضعية الهشاشة إلى الاستقلال الاقتصادي الدائم، وتحسين جودة حياتهم من خلال التعليم، الصحة، والاستقرار الاجتماعي. إن التحدي المستقبلي يكمن في تحقيق هذا التوازن الدقيق بين الشمول الاجتماعي والاستدامة الاقتصادية، لضمان أن يظل التمويل المصغر في الجزائر أداة فعالة للتنمية الوطنية الشاملة.

قائمة المراجع

- أميرة بلقاسمي. (2022). التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM). *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 2*(9).
- بلماحي، فاطمة الزهراء، ولبيق، محمد بشير. (2022). "الأثر الكمي للتمويل المصغر على المستوى المعيشي في الجزائر.". *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، 10*(1).
- بن دادة، ع. (2019). *فعالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجارب دولية رائدة وسبل استفادة الجزائر منها*. برج بوعريريج، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
- س بعزيز، و مخلوفي. (2018). صدور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري. *مجلة الاقتصاد والقانون*، 239.
- عثمان ولد الصافي، أحمد علماوي، و ذهبية بن عبد الرحمان. (2020). واقع التمويل المصغر في الجزائر وآفاق تطبيقهما بعد جائحة كورونا، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 6*(2)، 84.
- ف بوعلاق، و ع صالحي. (2022). التمويل المصغر كآلية لمحاربة الفقر والبطالة في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية، 9*(1).
- فاطمة مرابط، و أنيسة بركان. (2020). مقارنة بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر في الواقع العملي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،، 8*(2).
- مصطفى طويطي، و عبد اللطيف أولاد حيمودة. (2019). آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر ". *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، 1*(1)، 1-28.
- الاذاعة الجزائرية. (30 04, 2024). *الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: الدعوة إلى رؤية جديدة ترتكز على النجاعة الاقتصادية*. تم الاسترداد من الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44777
- المرسوم التنفيذي رقم 04-15. (22 يناير, 2004). *مرسوم تنفيذي رقم 04 – 15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها، المعدل و المتمم*. تم الاسترداد من المرسوم التنفيذي رقم 04-15: https://www.angem.dz/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A-%D8%B1%D9%82%D9%85-04-15
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM). (9 نوفمبر, 2025). *إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz :(ANGEM);: /
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM). (9 نوفمبر, 2025). *الخدمات غير المالية*. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): https://www.angem.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9 /
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM). (6 نوفمبر, 2025). *دورة تكوينية لصالح إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حول عمليات التسديد الإلكتروني*. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): https://www.angem.dz/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-

%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D8%A9-
%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-
%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7 /

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (30 ابريل, 2024). *الدعوة إلى رؤية جديدة ترتكز على النجاعة الاقتصادية*. تم الاسترداد من إذاعة الجزائر: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44777
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (6 نوفمبر, 2025). *دورة تكوين لصالح إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)*. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:: https://www.angem.dz/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-
%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D8%A9-
%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-
%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-
/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (بلا تاريخ). *الخدمات غير المالية*. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
https://www.angem.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-
%D8%BA%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

- Boualem, Nadia .(2020) .*Le Microcrédit en Algérie: Outil de Lutte Contre la Pauvreté et d'Inclusion Sociale Mémoire de Magister* .Université d'Alger.